

ولاحظ المساعد المذكور أن زوج المعنية بالأمر كان قد تحصل - فعلا في مفتتح سنة 2012 - على موافقة مبدئية لتركيز كشك بالموقع المذكور ، إلا أنه استغل الانفلات الأمني الذي كان سائدا آنذاك وشيد كشكا ثابتا بمفترق نهج أبو نواس وشارع 20 مارس ببوسالم ، على مساحة تتجاوز المساحة المنصوص عليها بالموافقة المبدئية ، ودون احترام الموقع المرخص له فيه ، ولا المواصفات الفنية للكشك ، وقد تولى تجهيزه بالنور الكهربائي بدون الترخيص الإداري الذي اعتادت البلدية تسليمه لهذا الغرض .

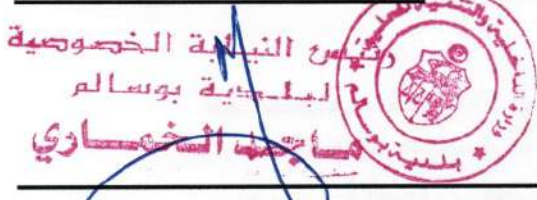
وأفاد السيد رئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية أن الإدارة البلدية أصدرت - تبعا لذلك - قرارا في هدم الكشك السالف الذكر بتاريخ 20 فيفري 2012 للأسباب المتقدمة الإشارة إليها، غير أنه تعذر عليها تنفيذه لوفاة زوج العارضة.

هذا ، وأشار السيد لطفي الورتاني من جهة أخرى إلى أن مطلب العارضة المذكورة قد تم تدارسه من طرف لجنتي الشؤون الإدارية والمالية والشؤون الاقتصادية خلال اجتماعهما المشترك المنعقد بتاريخ 14 فيفري 2018 ، حيث تم الاتفاق على عقد جلسة ثانية للغرض يوم 16 فيفري 2018 بحضور ممثلي المصالح المحلية لإقليمي شركتي الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي ، وإدارة التجهيز ، وديوان التطهير ، والحماية المدنية ، بالإضافة إلى المصالح الفنية بالإدارة البلدية ، مضيفا أن كل الأطراف المعنية حضرت الجلسة الثانية باستثناء ممثل الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بجندوبة وقد تم الاتفاق بينهم - بعد إجراء معاينة ميدانية للغرض - على إقرار مبدأ تسوية وضعية الأرملة المذكورة والترخيص لها في استغلال الكشك السالف الذكر لتعاطي نشاط بيع الفواكه الجافة شريطة التقيد بالمساحة المرخص فيها ، وبالناحية الجمالية للكشك ، وبالالتزام كتابيا بعدم مطالبة البلدية بأي تعويض مادي أو معنوي إذا ما اقتضت المصلحة العامة إزالته أو تحويله إلى أي موقع تراه البلدية صالحا ، مع دفع المعاليم التي يقتضيها القانون بداية من شهر جانفي 2018 .

وقد لاحظ السيد المساعد الأول أن العارضة وافقت الإدارة البلدية بالتزامات كتابية معرف بامضائها عليها بخصوص الإيفاء بتعهداتها في ما يتعلق بالتراتب المذكورة مبرزا أن مقترحات الأطراف المتداخلة قد تم عرضها على المكتب البلدي خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 23 فيفري 2018 حيث أسفرت مناقشاته على إقرار مبدأ التسوية وعلى وجوب عرض الموضوع على المجلس للبت فيه بصفة نهائية لاجتناب حالة الاحتقان التي تتسبب في إحداثها العارضة بالإدارة كلما حلت بها . وعلى إثر هذا العرض طلب السيد رئيس النيابة الخصوصية من هيئة المجلس إبداء الرأي في هذا الموضوع.

وبعد الحوار والنقاش وافق مجلس النيابة الخصوصية على تسوية وضعية الكشك المنجز من طرف المرحوم منجي القروي بمفترق نهج أبو نواس وشارع 20 مارس ببوسالم وعلى إبدال رخصة استغلاله باسم أرملة المسماة ليلى بنت محمد السعيداني وذلك للأسباب السالف بيانها . وبعد الإتيان على جملة المواضيع المدرجة بجدول الأعمال جدد السيد رئيس النيابة الخصوصية للبلدية شكره للحاضرين ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة بعد الزوال (س 13.00) .

رئيس النيابة الخصوصية



الهاتف : 78.638.300 - 78.638.400 الفاكس : 78.638.513 العنوان : ساحة فرياحه حشاد 8170 بوسالم

contact@commune-bousalem.gov.tn البريد الإلكتروني : bousalem.gov.tnwww.commune - موقع الويب :

النيابة الخصوصية ببلدية بوسالم المحضر العام للدورة العادية الأولى لسنة 2018 (دورة فيفري)

في يوم الأربعاء 28 فيفري 2018 وعلى الساعة العاشرة صباحا (س 10.00) عقد مجلس
النيابة الخصوصية لبلدية بوسالم دورته العادية الأولى لسنة 2018 (دورة فيفري) بمقر البلدية ،
وذلك برئاسة السيد ماجد الخماري رئيس النيابة الخصوصية وبحضور كل من السيدات و السادة :

- لطفي الورتاني : المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية .
- كمال جماعي : مستشار بلدي- رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية ولجنة العمل التطوعي.
- رياض علوش : مستشار بلدي- رئيس لجنة النظافة والعناية بالبيئة ولجنة الشؤون الاقتصادية.
- نجوى يعقوبي : مستشارة بلدية - رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة ولجنة
الشباب والرياضة

- رضا الزغلامي : القابض البلدي .
- حلمي الغربي: المكلف بالكتابة العامة للبلدية.
- منور السعيداني : المكلف بالمصلحة الفنية بالبلدية .
كما واكب هذا اللقاء ثلة من ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية و الجمعيات ورؤساء
المصالح بالإدارة البلدية وعدد من متساكني ضواحي حي حشاد ببوسالم وجمع من المواطنين.
و تولى كتابة الجلسة السيد حلمي الغربي المكلف بالكتابة العامة للبلدية .
استهل السيد ماجد الخماري رئيس النيابة الخصوصية الجلسة بكلمة رحب فيها بالحاضرين
وتوجه لهم بالشكر الجزيل على قبولهم دعوة حضور هذه الدورة العادية ، ثم تلا على مسامعهم
المواضيع المدرجة بجدول أعمال هذه الجلسة وهي حسب نص الاستدعاء كالتالي :

1. عرض لأهم عرض ملخص لأهم مميزات النشاط البلدي .
 2. متابعة سير المشاريع البلدية .
 3. متابعة الوضع المالي للبلدية
 4. تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2018 .
 5. متابعة تنفيذ التعهدات المحمولة على البلدية لتطهير مديونيتها .
 6. ضبط الخطة التمويلية لمشروع الطرقات المبرمج انجازها بمخطط الاستثمار البلدي التشاركي
بعنوان سنة 2018 (الدراسات) .
 7. النظر في إبرام صلحين مع متسوغين لمحليين تجاريين كائنين بالسوق اليومية الأولى ببوسالم .
 8. النظر في تسوية وضعية كشك بشارع 20 مارس ببوسالم .
- وعلى إثر ذلك شرع مجلس النيابة الخصوصية للبلدية في درس ومناقشة مواضيع هذه الدورة
العادية وهي كما يلي:

الموضوع عدد 01 : عرض أهم مميزات النشاط البلدي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين العاديتين الثالثة والرابعة لسنة 2017 .

في هذا الصدد أبرز السيد رئيس النيابة الخصوصية أن النشاط المسجل خلال الفترة الفاصلة بين يوم 29 نوفمبر 2017 تاريخ انعقاد الدورة العادية الرابعة لسنة 2017 واجتماع الدورة العادية الأولى لسنة 2018 (دورة فيفري) المنعقدة حاليا يمكن تلخيصه في ما يلي :

1. التوصل بمضامين مداولات مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية المنعقدة بتاريخ 29 نوفمبر 2017 و دوراته الاستثنائية الثلاثة المنعقدة على التوالي بتاريخ 12 ديسمبر 2017 و 04 جانفي 2018 و 09 فيفري 2018 مذيلة بملاحظات سلطة الإشراف وذلك إما بالمصادقة أو بالإطلاع .

2. انعقاد اجتماع الدورة التمهيدية للدورة العادية الأولى لسنة 2018 يوم الجمعة 26 جانفي 2018 بمقر البلدية والاستماع لمشاغل المواطنين واقتراحاتهم ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها في حدود الإمكانيات المتاحة .

3. عقد اجتماع المكتب البلدي يوم 23 فيفري 2018 .

4. إحالة محاضر استلزام الأسواق البلدية لسنة 2018 على مصادقة سلطة الإشراف والتوصل بها تامة الموجب والقيام بإجراءات تثقيفها .

5. التوصل بموافقة صندوق القروض على مناب البلدية من المساعدات غير الموظفة بعنوان سنة 2018 والتي تم تخصيصها باعتماد المنهج التشاركي لإنجاز مشاريع تهيئة الطرقات بعدد من الأحياء التابعة للمنطقة البلدية وبما يفيد استجابة البلدية لشروط الحصول على هذه المساعدة .

6. متابعة الحملات الاستثنائية للنظافة وتوجيه تقارير تقييمية دورية لسلطة الإشراف في الغرض .

7. مناقشة مشروع ميزانية البلدية لسنة 2018 خلال جلسة انعقدت بمقر الولاية يوم 17 ديسمبر 2017 ومصادقة سلطة الإشراف عليها .

8. موافاة سلطة الإشراف بجدول تألوفي حول تشخيص مشاغل البلدية والحلول المقترحة بشأنها .

9. إعداد جداول تحصيل العقارات المبنية وغير المبنية وجدول الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات لسنة 2018 تمهيدا لنشرها والقيام بإجراءات استخلاصها .

10. مواصلة اتخاذ الإجراءات القانونية للتصدي لظاهرة البناء الفوضوي بالمنطقة البلدية وعقد اجتماعات مع الأطراف المتداخلة للغرض .

11. متابعة الإستخلاصات بالتنسيق مع القبضة البلدية ، وعقد جلسات عمل مع رؤساء أقسام : الموارد الشؤون العقارية ، الشؤون المالية لتقييم ما تم تحقيقه في مختلف أبواب الميزانية والتأكيد على مزيد تنشيطها ومواكبة بعض جلسات لجنة الشؤون الإدارية والمالية في هذا الإطار .

12. الاحتفال بالذكرى السادسة لثورة 14 جانفي 2011 وذلك بتعليق معالم الزينة والقيام بحملات استثنائية للنظافة بأهم الأنهج والساحات بالمدينة .

13. مواكبة فعاليات الاحتفال بالذكرى السنوية لتونسنة الديوانة التونسية .

14. متابعة القضايا المنشورة من طرف البلدية أو ضد ها بالتنسيق مع محامي البلدية (قضية عمر الماجري واتحاد المرأة)

15. تمكين الأعوان المعنيين بالإدارة البلدية من حضور الدورات و الملتقيات التكوينية المنظمة لفائدتهم كل حسب اختصاصه .

16. تنظيم حصة استمرار أسبوعية بقسم الحالة المدنية ومصلحة الموارد يومي السبت والأحد من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة منتصف النهار لتيسير إجراءات قبول الترشيحات للانتخابات البلدية وذلك عملا بتوصيات سلطة الإشراف الجهوية في الغرض . هذا علاوة على تمكين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بكشوفات نصف شهرية للمتوفين الذين تجاوزوا سن 18 سنة من أعمارهم بقصد تحيين السجلات الانتخابية وتمكينها من مكان بمقر الإدارة لوضع قوائم الناخبين الأولية على

ذمة العموم يومي الخميس والجمعة 11 و 12 جانفي 2018 . وكذلك تمكين المنسق المحلي للانتخابات من مكتب قار داخل الإدارة .

17. إعداد قرارات تتعلق بإعادة تصنيف عدد 07 عملة وفقا لاختصاصاتهم وإحالتها على مصادقة سلطة الإشراف .

18. التوصل بمراسلة السيد وزير التجهيز والإسكان عن طريق السيد والي جندوبة الداعية إلى اتخاذ الإجراءات القانونية للبناءات المتداعية للسقوط ، وتوجيه تنابيه كتابية فردية لأصحاب هذه المباني قصد القيام بإجراءات صيانتها وترميمها أو إعادة بنائها .

19. التوصل بمنشور وزارة الشؤون المحلية والبيئة عدد 04 بتاريخ 05 ديسمبر 2017 حول تطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 وما قبلها ، والملاحظ أن البلدية مطالبة بتنفيذ تعهداتها لتطهير مديونيتها والتي سيقع تدارسها من خلال ورقة عمل خاصة بها خلال هذه الجلسة.

20. موافاة وزارة الشؤون المحلية والبيئة عن طريق الولاية بملف ترشح لنيل جائزة أنظف البلديات لسنة 2018 .

21. إعلام سلطة الإشراف بتأجيل زيارة العمل التي كان من المفروض إجرائها خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 27 فيفري الجاري لمدينة MBAHIA KRO الإيفوارية وذلك إلى ما بعد الاستحقاق الانتخابي البلدي .

هذا بالإضافة إلى انجاز الأعمال اليومية التي يتطلبها سير العمل الإداري والإجابة على عرائض المواطنين والإنصات لمشاكلهم و قضاء شؤونهم وحضور جلسات العمل المنعقدة على الصعيدين الجهوي والمحلي .

موضوع ع/02 - 01/دد : حول متابعة المشاريع البلدية .

أحيلت الكلمة للسيد كمال الجماعي رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية الذي قدم للحاضرين بسطة موجزة عن سير تقدم المشاريع البلدية - من خلال كشف أعد بالمناسبة - جاء فيه ما يلي :

ع/ر	بيان المشروع	سنة الإدراج	الإعتمادات المخصصة	كلفة المشروع	تاريخ الإذن بالأشغال	المقاول	نسبة تقدم الإنجاز	الملاحظات
01	تهيئة الطرقات برنامج سنة 2017	2017	أ.د. 230	أ.د. 245	25 أوت 2017	الناصر السلطاني	100 %	
02	تهذيب الحي الشعبي قسط 2	2016	أ.د. 400	أ.د. 425	جوان 2017	منذر الزنايدي	100 %	
03	تهذيب حي النسيم	2016	أ.د. 1400	أ.د. 1400	نوفمبر 2017	فتححي الطرخاني	25 %	
04	إعادة تشييب الملعب الفرعي	2016	أ.د. 405	أ.د. 405	مارس 2017	محمد الفدي	50 %	
05	بناء قاعة مغطاة متعددة الاختصاصات	2015	أ.د. 2900	أ.د. 2900	مارس 2016	محسن السعيد	90 %	
06	تهيئة الطرقات برنامج سنة 2018	2018	أ.د. 460	-	-	-	-	بصدد إعداد الدراسات

موضوع ع-02 - 02/د: عرض تقرير حول النظافة والعناية بالبيئة :

أحيلت الكلمة للسيد منور السعيداني رئيس مصلحة النظافة الذي أبرز أن محور النظافة و العناية بالبيئة يحظى بالعناية و المتابعة المستمرة من قبل أعضاء مجلس النيابة الخصوصية و الإدارة البلدية ، وقد تم في هذا الإطار ضبط خطة عمل مدققة لمختلف محاور النظافة حسب البيانات التالية :

1/- الوضع السنّي العام ونظافة المحيط :

واصلت البلدية تدخلاتها في مجال رفع الفضلات المنزلية بنظام باب- باب وكنس الأنهج و رفع فواضل البناء و الأتربة و فواضل الحيوانات و صيانة المناطق الخضراء و تقليم أشجار التصفيف وكذلك رفع المصبات الوقائية و العشوائية و تم تعزيز الجهودات بتكليف مقاول لرفع الفضلات بجميع أنواعها و شملت كل أحياء المنطقة البلدية و الطرقات و الشوارع الإستراتيجية للمدينة نذكر منها على وجه الخصوص : حي حشاد 1 و 2 و 3 ، الحي الشعبي 1 و 2 و 3 ، حي الهادي خليل 1 و 2 و 3 ، حي الخضراء ، حي النسيم ، شارع البيئة و المغرب العربي الكبير و طريق تيباز و المدخل الشرقي و الغربي و شارع 20 مارس ، حيث تم التوصل إلى تحسين الوضع البيئي بهذه الأماكن بعد رفع كميات كبيرة من الفواضل المنزلية و فواضل البناء و الأتربة و فواضل الحيوانات وغيرها.

2/- إحكام نظافة المدينة وضمان استمراريتها :

تولّت البلدية تأمين النظافة العامة بالشوارع الرئيسية و الساحات العمومية و توسعت عملية الكنس لتشمل وسط المدينة و المسالك الإستراتيجية بصفة يومية و ذلك بواسطة عدد 8 عملة تم تخصيصهم للغرض ، كما تم تركيز بعض الحاويات الجديدة بالنقاط السوداء مع تعهد الحاويات المركزة بالتنظيف و الغسل دوريا.

3/- رفع الفواضل المنزلية و الكنس :

حرصت البلدية على الإعداد المحكم لإنجاح برنامج رفع الفضلات المنزلية بنظام باب - باب و قد تم تقسيم المنطقة البلدية إلى 06 مناطق لتيسير عملية جمع الفضلات كما تم تخصيص الآليات و المعدات الضرورية لهذا التدخّلات. هذا كما تم تخصيص 08 عملة للقيام بعملية الكنس بوسط المدينة و بشارع 20 مارس و بالمدخلين الشرقي و الغربي للمدينة ، مع تنظيف مجاري المياه بصفة دورية.

4/- تعهد فضلات الساء و الحداثق :

تفاديا لتراكم هذا النوع من الفواضل أمام المحلات السكنية و التجارية ، وضعت البلدية على ذمة متساكني المنطقة البلدية عدد 05 مصبات وقتية و ذلك لتجميع و تكديس هذا النوع من الفواضل ، كما دعت مصالحها المعنية بتعهد هذه المصبات و نقل الفضلات المكدسة بها إلى المصب النهائي للفضلات بمعدل مرتين في الأسبوع

5/- العناية بالمصب النهائي للفضلات :

في إطار معالجة الوضع البيئي للمصب النهائي للفضلات المنزلية ببلدية بوسالم و حرصا على الحد من انعكاساته السلبية على البيئة و المحيط تم مؤخرا تعهد جزء من المسلك الرئيسي المؤدي إليه كما تم التدخّل بجمع و تكديس الفضلات لتسهيل عملية مرور الآليات ، مع الإشارة أنّ البلدية ساعية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات قصد تحسين وضعية المصب.

6/- التشجير و العناية بالمناطق الخضراء :

تم الحرص على العناية بأشجار التصفيف من حيث تقليم النخيل و أشجار "الفيكوس" و صيانة الغراسات مع تقليمها و تشذيبها و غراسه بعض أشجار التصفيف و النباتات الموسمية ببعض المواقع .

7/- مقاومة الكلاب السائبة :

تتم من خلال القضاء على مسببات تواجدها و ذلك بـ:
❖ رفع الفواضل من المصبات الفوضوية

- ❖ رفع الفضلات المنزلية بصفة يومية بكامل المنطقة البلدية نظام باب-باب.
- ❖ تنظيف المسلخ البلدي و إتلاف الأحشاء غير الصالحة بطريقة صحية .
- ❖ تمكين مصالح الأمن الوطني بكمية من الخراطيش حتى يتسنى لها القيام بحملات مكثفة لإبادة الكلاب السائبة و ذلك حسب برنامج تم إعداده للغرض بداية من شهر فيفري 2018 هذا وتم يوم 18 فيفري 2018 بعملية تلقيح الكلاب من قبل جمعية البيطرة الشبان بالتنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية.

8/- مقاومة الحشرات :

قامت البلدية بداية من شهر فيفري 2018 بتنفيذ خطتها في مجال مقاومة الحشرات بالتنسيق مع المصالح ذات العلاقة حيث خصّصت في مرحلة أولى للمقاومة العضوية نظرا لنجاعة هذه التدخلات في القضاء على مأوي توالد الحشرات ، و في مرحلة ثانية ستخصّص للمقاومة الكيميائية حيث سيتم تخصيص فريق عمل للقيام بمداوة النقاط الإيجابية التي تمت ملاحظتها من قبل مصالح حفظ الصحة وخاصة المستنقعات التي لا يمكن ردمها أو امتصاص مياهها و ذلك باستعمال مبيدات حشرية مرخص فيها من طرف وزارة الصحة العمومية.

9/- العناية بالمنشآت الرياضية:

حرصت البلدية على العناية بالفضاءات المعشبة بصفة دورية وقارة حسب البرامج المعدة للغرض، مع الإشارة أنّ وضعية الملعب الرئيسي أصبحت تتطلب إعادة التشجير باعتبار الاستعمالات المكثفة للعشب.

وعلى إثر هذا فسح السيد رئيس الجلسة المجال للحاضرين قصد إبداء آرائهم ومقترحاتهم بخصوص سير العمل البلدي ، فتدخل المواطنون ساسي الشوالي و حسن الشوالي والهاشمي البلطي وفخري الزديني : من متساكني الضواحي الشمالية لحي حشاد ببوسالم ، وأفادوا وأنه قد سبق لهم أن اشتروا من أحد الخواص خلال سنة 2011 وما بعدها ، قطع أراضي كائنة غربي الطريق المؤدية إلى بلاريجيا خارج المنطقة البلدية ببوسالم قبل تعميم النظام البلدي على كامل تراب المعتمدية ، وذلك قصد تشييد محلات سكنية عليها ، وقد أتموا انجاز أشغال البناء ولم يتعرضوا لأي مانع من أي جهة كانت . ولاحظوا أنهم قدموا مطالب للسلط المحلية قصد الحصول على التراخيص الإدارية اللازمة المخولة لهم تجهيز محلاتهم بالمرافق الضرورية من ماء وكهرباء إلا أن مطالبهم قد حظيت بالرفض بتعلة أن المقاسم المفوت لهم فيها صبغتها فلاحية سقوية وهو ما كانوا يجهلونه .

وأضافوا وأن معظم المحلات المشيدة قد تم تجهيزها خلال ثورة 14 جانفي 2011 وما بعدها بالمرافق الضرورية وأن كل الأطراف المتداخلة رفضت تجهيز بقية المحلات بالماء الصالح للشرب والنور الكهربائي على الرغم من توفر الشبكات الضرورية.

كما لاحظوا أنهم التزموا بترك مجال للطرق بعرض 8 أمتار ، وتعهدوا بالمساهمة في دفع تكاليف التهيئة فور مطالبتهم بذلك من طرف بلدية بوسالم التي أصبحت بموجب قانون تعميم النظام البلدي المسؤول الرئيسي عما أنجز من بناء بالموقع المذكور .

هذا وقد أكد المتدخلون المذكور على طلب عقد جلسة بإشراف السيد والي الجهة تدعى لحضورها كل المصالح الجهوية لوزارتي الفلاحة ، والتجهيز وإقليمي الشركتين الوطنيتين للماء والنور الكهربائي بالإضافة إلى السلط المحلية ببوسالم من بلدية ومعتمدية وذلك لدرس الوضعية والنظر في تمكينهم من تراخيص لتجهيز محلاتهم بالنور الكهربائي والماء الصالح للشرب .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن السيد رئيس النيابة الخصوصية قد غادر قاعة الاجتماع ثم سرعان ما عاد إليها وأفاد أنه أعلم السيد والي جنوبية بالموضوع وقد تم الاتفاق على عقد جلسة في هذا الخصوص سيعلن عن موعد ومكان انعقادها في الإبان .

ثم أحييت الكلمة للسيد الأسعد الجبالي المنسق العام لتنسيقية " الوفاء " لمتضرري الفيضانات ببوسالم الذي أوصى ببذل مجهود إضافي لمتابعة ملف التعويضات لفائدة المواطنين أصحاب الأراضي والمنازل المشيدة بالمناطق المتواجدة دون مستوى 127 م عن سطح البحر ، خصوصا وأن البت في هذا الموضوع قد طال ولم تتضح بعد كيفية ولا آجال معالجته ، وتبعا لذلك فهو يوصي الإدارة البلدية بمكاتبة السيد والي جنوبية

لإعلامه باحتجاجات المواطنين المعنيين ولدعوته إلى مزيد التنسيق مع كل الأطراف المعنية في سبيل التعجيل بإيجاد الحلول المناسبة لهذا الملف .

هذا وقد أفاد السيد الأسد الجبالي أن التنسيق المذكورة تعترم القيام بوقف احتجاجية للمطالبة بالإعلان عن روزنامة واضحة لملف التعويضات الخاصة بمتساكني بوسالم ، ولمعرفة المقاييس المعتمدة للعقارات والأراضي التي سيضمها التعويض ، ولحث السلط المعنية على موافاة المتضررين بقيمة التعويضات المرصود لكل واحد منهم ، على أن تكون هذه القيمة حسب الأسعار المتداولة ، وكفيلة بتمكين المتضررين من اقتناء مساكن لائقة ، وذلك دون إهمال الضرر المعنوي الذي لحق بالمتضررين ، والنظر في إمكانية إعفائهم من الضرائب الموظفة على اقتناء العقارات ، مع وجوب إحداث تقسيم بقطعة الأرض الدولية الكائنة شرقي الطريق المؤدية إلى بلاريجيا وترك حرية اقتناء المقاسم التابعة له من عدمه للمتضررين المعنيين .

كما أكد المتدخل المذكور على حث المسؤول عن معمل " ديليس " ببوسالم على التعجيل بإصلاح مداخن منشآته لتجنب المتساكنين الأجوار آثار الدخان والروائح المنبعثة منها . ودعا رئيس مصلحة النظافة بالبلدية إلى الإسراع بتنفيذ خطة مقاومة الحشرات للسنة الجارية لاجتناب الإخلالات والنقص الملاحظة خلال السنة الماضية .

هذا وقد تضمن تدخل المواطن رؤوف البحري الإشارة إلى أن الضغوطات المسلطة على مجلس النيابة الخصوصية والاحتقان الحاصل بين الفينة والأخرى بالإدارة البلدية بسبب ملفي التعويضات وإسناد تراخيص الماء والنور الكهربائي بالمساكن المشيدة بالأراضي الفلاحية السقوية، هي في غير محلها ، باعتبار أن مسألة معالجتها ترجع بالنظر إلى الوزارات المعنية . كما دعا المواطن المذكور ممثل الإدارة الجهوية للتطهير بجندوبة إلى إيجاد حل للإشكال المتكرر الحاصل بشبكة التطهير العام بحي فطومة بورقيبة ببوسالم معتبرا أن الأشغال المنجزة بالحي المذكور إهدار للمال العام .

وردا عن هذا التدخل أفاد السيد رياض علوشي رئيس لجنة النظافة والعناية بالبيئة بالبلدية وممثل الإدارة الجهوية للتطهير بجندوبة بأنه سيقع التدخل عن طريق مقولة لإصلاح العطب الحاصل بالشبكة المذكورة في أقرب الأجال الممكنة .

وتناول السيد صلاح الدين العلوي عن حزب حركة النهضة ببوسالم الكلمة فلاحظ أن المنطقة العمومية السقوية تحيط بالمنطقة البلدية من كل الجهات ، وأن الأراضي المرخص فيها بالبناء بمدينة بوسالم تكاد تكون منعدمة ، وهو ما اضطر المواطنين إلى اقتناء مساحات غير مشمولة بأمتلة تهيئة عمرانية وتشيد مساكن عليها ، بكل من الطريق المؤدية إلى بلاريجيا وبطريق السمران وطريق تيار وحتى بالمدخل الشرقي للمدينة وغيرها من الأراضي ... وذلك بدون أن تتدخل الأطراف المعنية المكلفة بمراقبة البناء غير المرخص فيه ، وعليه فإنه يتعين في الوقت الحاضر تسوية الوضع وضمان عدم مواصلته مستقبلا . كما أوصى هذا المتدخل بإيجاد حل للحجرة الفنية المخصصة لإيواء معدل الجهد المقامة فوق الرصيف على مقربة من محل سكني المواطن منور الخلفي القاطن بحي الهادي خليل ببوسالم ، وأكد على وجوب إصلاح الطرقات بهذا الحي وعلى إزالة المصب العشوائي المتواجد بقطعة الأرض المحاذية للمدرسة الابتدائية بالحي المذكور ودعا إلى إلزام صاحبها بتسييجها .

- السيد سالم العبيدي - مواطن : أكد على وجوب حضور السيد والي جندوبة والإطارات الجهوية اجتماع المجلس المحلي للتنمية المقرر عقده عما قريب ، كما دعا إلى إرجاع حاويات تجميع الفضلات بمفترق طريق العشائشية .

- السيد ثامر الشافعي - مواطن : دعا إلى عقد جلسة تحت إشراف السيد والي جندوبة وبحضور ممثلين عن وزارات الفلاحة والتجهيز وأمالك الدولة و مكونات المجتمع المدني والسياسي بالمنطقة للنظر في الملفين الرئيسيين المتسببين في حالة الاحتقان السائدة بمدينة بوسالم : وهما ملف تجهيز المساكن والمحلات المشيدة بدون رخصة بالمنطقة البلدية ببوسالم بالمرافق الضرورية من ماء صالح للشرب ونور كهربائي وملف التعويضات عن المساكن المتواجدة بمسار مياه الفيضانات .

- السيد عاطف الجندوبي - مواطن : لفت النظر إلى الحالة المتردية التي أصبحت عليها معظم الطرقات بالمنطقة البلدية وطالب بالتعجيل بإصلاح الحفر المتواجدة بالأنهج الرئيسية للمدينة .

- السيد رضا السمراني - مواطن : دعا إلى فتح تحقيق للنظر في أسباب الحالة المزرية التي أصبحت عليها أرضية المركب الرياضي ببوسالم ، كما أكد على اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بإيداع المختليين العقلين المتسكعين بأنهج المدينة وذلك بالمؤسسات الإستشفائية المختصة ، وبتحجير وقوف الشاحنات الثقيلة على الأرصفة بالمدخل الشرقي للمدينة .

الموضوع ع/03/د: عرض الوضع المالي للبلدية إلى غاية 28 فيفري 2018.

في هذا الصدد ، أفاد السيد لطفي الورتاني : المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية أنه في إطار المتابعة الدورية للوضع المالي للبلدية ، وسعيا إلى ضبط خطة عمل محكمة تهدف إلى تحسين نسبة استخلاص الموارد المرسمة بميزانية لسنة 2018 ، وذلك لضمان تحقيق الحد الأدنى منها ، فقد تدارس المكتب البلدي هذا الموضوع خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 فيفري 2018 واطلع على الكشف المعد من طرف الإدارة البلدية في الغرض وقد تبين لأعضائه ما يلي:

على مستوى الموارد :

النسبة %	المحقق إلى غاية 2018/02/28	التقديرات	بيان الموارد
17,5	106.909,300	627.000,000	المعالم على العقارات و الأنشطة
5,8	38.752,600	663.350,000	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي و إستلزام المرافق العمومية فيه
7,5	17.448,000	231.250,000	مداخل الموجبات و الرخص الإدارية و معالم مقابل إسداء خدمات
---	---	100.000	المداخل الجبائية الإعتيادية الأخرى
14,2	18.579,815	131.500,000	مداخل الملك البلدي الإعتيادية
24.69	351.106,500	1421.800,000	المداخل المالية الإعتيادية
17	532.439,715	3075.000,000	الجملة =

على مستوى النفقات :

النسبة %	المحقق إلى غاية 2018/02/28	التقديرات	بيان النفقات
13.04	223.977,095	1717.645,000	التأجير العمومي
0.74	8.236,005	1110.950,000	وسائل المصالح
---	---	183.585,000	التدخل العمومي
---	---	13.000,000	قوائد الدين
7.68	232.213,100	3025.000,000	الجملة =

الخلاصة :

النسبة %	البيان
42,06	التأجير العمومي / الموارد المحققة
1.54	وسائل المصالح / الموارد المحققة
-	التدخل العمومي / الموارد المحققة

التوصيات :

- هذا وقد أضاف المساعد المذكور أن هيئة المكتب قد أوصت كل من الإدارة والقبضة البلدية بتفعيل الإجراءات الكفيلة باستحداث نسق الاستخلاص وذلك بـ :
- ❖ مواصلة متابعة الإستخلاصات المتأتية من استلزام الأسواق البلدية - شهريا - وتوجيه تنابيه إداريه للمستلزمين المعنيين فور ملاحظة أي تأخير .
 - ❖ الحرص على تعبئة الموارد بالطرق القانونية في بقية المعاليم المستوجبة - الدعوة إلى تفعيل لجان الإستخلاصات.
 - ❖ التعجيل بإجراءات إتمام تثقيف جداول تحصيل العقارات المبنية وغير المبنية لسنة 2018 .
 - ❖ متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا المنشورة ضد المتلدين من متسوعي المحلات التجارية والسكنية التابعة للبلدية .
 - ❖ مزيد تفعيل الإجراءات القاضية بربط إسداء خدمة التعريف بالإمضاء بخلاص الأداء البلدية وفق التراتيب المعمول بها .

الموضوع ع/04/دد: النظر في تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2018 .

أحيلت الكلمة للسيد المكلف بالكتابة العامة للبلدية الذي أوضح أنه عملا بأحكام القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية ومجلة المحاسبة العمومية بخصوص توظيف الفواضل المالية للموازن السنوية . و اعتبارا و أن النتائج المالية المسجلة عند ختم الميزانية البلدية في نهاية السنة الماضية 2017 كانت كما يلي.

(الوحدة : الدينار)

بيان العنوان	مقاييض الميزانية المحققة	نفقات الميزانية	المقاييض المستعملة لتسديد مصاريف الجزء 2 و3 من ع2 والمصاريف المسددة من ع1 للجزء 3 و4	الفوائض
العنوان الاول	2983.344,051	2444.534,913	16.828,483	521.980,655
العنوان الثاني ج 3 و4	1028.055,214	490.235,928	16.828,483	554.647,769
العنوان الثاني ج 5	22.593557	19.992,628	-	2.600,929
الجملة	4033.992,822	2954.763,469	-	1079.229,353

وحيث اقتضى القانون الأساسي المذكور إعادة توظيف 80% من فوائض العنوان الأول و المقدرة :
 $521.980,655 \times 80\% = 417.584,524$ ديناراً.

ونظرا وأنه لم يتم ترسيم هذه الفواضل عند إعداد ميزانية السنة الجارية 2018 وهو ما يستوجب ترسيمها وتوزيعها .

وحيث اقترحت لجنة الشؤون الإدارية والمالية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2018 إعادة توزيع الفوائض المذكورة وتوزيعها على النحو التالي :

- تخصيص اعتماد قدره 35.000,000 دينار لتمويل الودادية بعنوان المساعدات الاجتماعية حسب منشور رئيس الحكومة عدد 37 بتاريخ 2017/12/29 .
- تخصيص اعتماد قدره 15.000,000 بالفصل 600 - 06 الفقرة 20 (دراسات أخرى) تمويل ذاتي لدراسات برنامج تعبيد الطرقات 2018.
- تخصيص اعتماد قدره 15.000,000 دينار بالفصل 600 - 06 الفقرة 01 (دراسة مثال التهيئة العمرانية).
- تخصيص اعتماد قدره 10.000,000 دينار بالفصل 603 - 06 الفقرة 05 (أشغال تهيئة مختلفة) الخاصة بالبنائيات الإدارية - هدم ورفع بناية قديمة بالمستودع البلدي الجديد.
- تخصيص اعتماد قدره 35.000,000 دينار بالفصل 606 - 06 الفقرة 01 (اقتناء معدات النظافة و الطرقات).
- تخصيص اعتماد قدره 40.000,000 دينار بالفصل 606 - 06 الفقرة 02 (اقتناء معدات و تجهيزات أخرى) اقتناء جرار لقص العشب.
- تخصيص اعتماد قدره 5.000,000 دينار بالفصل 607 - 06 (مصاريف الإشهار و الإعلانات).
- تخصيص اعتماد قدره 20.000,000 دينار بالفصل 610 - 06 الفقرة 04 (أشغال الصيانة و التعهد تنوير عمومي).
- تخصيص اعتماد قدره 15.000,000 دينار بالفصل 613 - 06 الفقرة 03 (أشغال الصيانة و التهيئة الخاصة بالطرقات).
- تخصيص اعتماد قدره 96.384,524 دينار بالفصل 616 - 06 الفقرة 04 (بناء المنشآت الرياضية و تهيئتها). ربط القاعة المغطاة بالشبكات الضرورية + تمويل ذاتي لبناء السياج الخارجي.
- تخصيص اعتماد قدره 30.000,000 دينار بالفصل 617 - 06 الفقرة 01 (بناء الأسواق و الأحياء و المحلات التجارية و تهيئتها) تمويل ذاتي لتهيئة فضاء الانتصاب بنهج الطيب المهيري.
- تخصيص اعتماد قدره 16.200,000 دينار بالفصل 10.950 الفقرة 01 لخلاص أصل الدين .

أما الجزء الخامس فقد تم الترفيع فيه بما قدره: 7,372 دينار لتصبح جملته :

$$2.593,557 + 7,372 = 2.600,929 \text{ دينار ، وهو ما سيبينه الجدول التالي :}$$

(الوحدة : الدينار)

ع	ج	فصل	ف	فف	الموارد المشمولة بالتنقيح	التقديرات المصادق عليها	مبلغ التنقيح (+)	مبلغ التنقيح (-)	التقديرات النهائية
1	2	60-02	--	--	موارد منقولة من فواضل العنوان الأول	85.000,000	35.000,000	-	120.000,000
2	3	08001	02	00	المبالغ المقامة من الفواضل غير المستعملة من العنوان الأول للسنة الأخيرة	---	297.584,524		297.584,524
الجملة						85.000,000	332.584,524		417.584,524

(الوحدة : الدينار)

ع	ج	فصل	ف	فف	النفقات المشمولة بالتنقيح	التقديرات المصادق عليها	مبلغ التنقيح (+)	مبلغ التنقيح (-)	التقديرات النهائية
1	1	03304	0001	-	المساهمة لفائدة الودادية بعنوان تذاكر الأكل للأعوان	43.000,000	35.000,000	-	78.000,000
2	06	06600	0001	000	دراسة أمثلة التهيئة العمرانية	1.447,348	15.000,000		16.447,348
2	06	06600	0020	000	دراسات أخرى	26.557,132	15.000,000		41.557,132
2	06	06603	0005	000	أشغال تهيئة مختلفة		10.000,000		10.000,000
2	06	06606	0001	000	اقتناء معدات النظافة والطرق	4.545,000	35.000,000		39.545,000
2	06	06606	0002	000	اقتناء معدات وتجهيزات أخرى	10.000,000	40.000,000		50.000,000
2	06	06607	0001	000	مصاريف الإشهار والإعلانات	400,926	5.000,000		5.400,926
2	06	06610	0004	000	أشغال الصيانة والتعهد		20.000,000		20.000,000
2	06	06613	0003	000	أشغال الصيانة والتعهد	5.026,800	15.000,000		20.026,800
2	06	06616	0004	000	بناء وتهيئة المنشآت الرياضية		96.384,524		96.384,524
2	06	06617	0001	000	بناء وتهيئة الأحياء والمحلات التجارية	23.020,160	30.000,000		53.020,160
2	10	10950	0001	000	تسديد أصل القروض المبرمة لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.	58.500,000	16.200,000		74.700,000
الجملة					172.497,366	332.584,524			505.080,964

وتبعاً لما تقدم بيانه فإن ميزانية البلدية لسنة 2018 ستصبح - قبضا وصرفا - كالتالي :

$$3.742.467,781 + 332.584,524 + 7.372 = 4.075.059,767$$

وعلى إثر هذا العرض طلب السيد رئيس النيابة الخصوصية من هيئة المجلس الموافقة على تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2018 حسب الصورة المبينة أعلاه ملاحظاً أن المكتب البلدي قد تناول هذا الموضوع بالدرس خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 فيفري 2018 وأقره.

وبعد الحوار والنقاش وافق مجلس النيابة الخصوصية بالإجماع على تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2018 وتبني مقترح المكتب البلدي في هذا الخصوص وعهد للإدارة البلدية باتخاذ قرار في الغرض وإحالته على مصادقة سلطة الإشراف.

الموضوع ع/05/د: متابعة تنفيذ التعهدات المحمولة على البلدية لتطهير مديونيتها (للإعلام)

بالنسبة لهذا الموضوع أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أن منشور السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 04 بتاريخ 05 ديسمبر 2017 المتعلق بتطهير مديونية البلديات بعنوان سنة 2016 و ما قبلها ، قد أقرّ تحمل الدولة للديون المتخلدة بذمة البلديات لفائدة المؤسسات العمومية بصورة كلية أو جزئية ، مبرزا أن بلدية بوسالم قد حظيت - في هذا الإطار - بإعفاء كلي لديونها المستوجبة بعنوان سنة 2016 و ما قبلها ضمن 28 بلدية .

وأضاف السيد رئيس المجلس أن الإدارة البلدية قد قامت - على هذا الأساس - بتشخيص ديونها حسب الروزنامة المعدة للغرض ، كما أمضت محاضر اعتراف بهذه الديون والبالغة جمليا 1365.595,169 د وذلك لفائدة المؤسسات العمومية التالية :

- ديون تجاه صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية : 1.350.256,437 د
- ديون تجاه الصندوق الوطني للتقاعد و الحيغة الاجتماعية : 14.914,632 د
- ديون تجاه الشركة الوطنية لاستغلال المياه : 424,000 د
- ديون تجاه الشركة التونسية للكهرباء و الغاز : لاشيئ

المجموع : 1365.595,169 د .

كما بيّن السيد ماجد الخماري أن المنشور السالف الذكر قد ضبط روزنامة عمل ، و تواريخ لكل مرحلة من المراحل ، إلى حين إتمام كافة الإجراءات وتطهير البلديات المعنية من ديونها ، ملاحظا أنه قد تم إحداث لجنة قيادة على المستوى الجهوي بإشراف السيد الكاتب العام للولاية و بعضوية كل من أمين المال الجهوي ، مدير المكتب الجهوي لصندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية بباجة ، و مراقب المصارف العمومية ، وذلك لمتابعة مراحل و آجال تنفيذ الروزنامة المعدة في الغرض مع الأطراف المتداخلة.

وفي ما يتعلق بالديون المتخلدة بذمة البلديات لفائدة الخواص ، أشار السيد رئيس الجلسة إلى أنه قد تقرر أن تحمّل على كاهل البلديات المعنية إن وجدت . وقد وقعت دعوة هذه البلديات إلى السعي إلى تعبئة مواردها لتصفية ديونها حسب أهميتها بميزانية التصرف لسنتي 2018 و 2019 ، مبرزا أن هذه الفرضية غير مطروحة بالنسبة لبلدية بوسالم باعتبار أنها غير مدينة للخواص .
هذا وقد استحسن أعضاء النيابة الخصوصية هذا الإجراء الذي من شأنه أن يمكن البلدية من تعزيز أنشطتها وتدخلاتها ويمكنها من تحسين طاقة اقتراضها .

الموضوع ع/06/د : ضبط الخطة التمويلية لمشروع الطرقات المبرمج إنجازها بمخطط الإستثمار البلدي التشاركي بعنوان سنة 2018 (الدراسات) .

في هذا الصدد أعلم السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أن الإدارة البلدية قد توصلت بمراسلة صادرة عن الإدارة العامة لصندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية تحت ع/445/د بتاريخ 24 جانفي 2017 ، مفادها استجابة بلدية بوسالم للشروط الدنيا المطلوبة للحصول على المساعدة غير الموظفة المبرمجة لسنة 2018 و التي قدرها 460 ألف دينار لإنجاز مشروع تعبيد الطرقات (برنامج سنة) 2018.

كما أفاد السيد رئيس الجلسة أنّ عملية تحديد مناطق التدخل التي تمت باعتماد المقاربة التشاركية قد أفضت إلى الموافقة على إعادة تعبيد نهج مجردة - و نهجين بحي حفصية السمراني ببوسالم ، مضيفا أن البلدية حرصا منها على تخصيص قيمة المساعدة المذكورة - كاملة - لإنجاز أشغال الطرقات المدرجة ضمن برنامج الاستثمار السنوي التشاركي لسنة 2018 ، فقد خصصت اعتمادا قدره 15,000 دينار على حساب ميزانية السنة الجارية لخلاص كلفة الدراسات الفنية للمشروع التي بلغت مرحلة إصدار الإذن الإداري لمكتب الدراسات المكلف بإعداد الملف الفني و المالي للمشروع .

و بذلك فإن الخطة التمويلية لمشروع تهيئة الطرقات المبرمج إنجازها ضمن برنامج الاستثمار السنوي التشاركي لسنة 2018 ستكون كالتالي :

1. الأشغال: 460 ألف دينار: مساعدة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية .

2. الدراسات: 15,000 دينار : تمويل ذاتي .

وعلى إثر ذلك طلب السيد ماجد الخماري من هيئة المجلس إبداء الرأي في الموضوع ملاحظا أن المكتب البلدي قد وافق خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 فيفري 2018 على ضبط الخطة التمويلية للمشروع المذكور حسبما هو مبين أعلاه .

وبعد الحوار والنقاش وافق مجلس النيابة الخصوصية بالإجماع على ضبط الخطة التمويلية لمشروع تهيئة الطرقات المبرمج إنجازها ضمن برنامج الاستثمار السنوي التشاركي لسنة 2018 كالتالي:

❖ الأشغال: 460 ألف دينار: مساعدة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية.

❖ الدراسات: 15,000 دينار: تمويل ذاتي .

الموضوع ع/07: النظر في إبرام صلحين مع متسوغين لمحلين تجاريين كائنين بالسوق اليومية الأولى ببوسالم :

بالنسبة لهذا الموضوع أفاد السيد ماجد الخماري أن مجلس النيابة الخصوصية المتخلى قد سبق له أن وافق خلال دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 22 ديسمبر 2016 على مبدأ إبرام صلحين مع كل من السيدين عمر الماجري و رضا العوجي وإخوته ، المتسوغين لمحلين تجاريين بلديين تابعين للسوق اليومية الأولى ببوسالم ، على إثر استصدار البلدية لحكمين مدنيين ضدهما من محكمة ناحية بوسالم يقضيان بالفسخ والأداء والخروج ، وذلك اعتبارا لتدخل مكونات المجتمع المدني لفاندتهما نظرا لوضعهما الاجتماعي . مضيفا أن مضمون المداولة المحرر في الغرض قد أرجع - آنذاك- من طرف سلطة الإشراف بدون انجاز صحبة مكتوبها عدد 374 بتاريخ 05 جانفي 2017 والذي تضمن بالخصوص التأكيد على وجوب استخلاص نصف قيمة الدين المتخذ بذمة المتسوغين المعنيين بصفة آنية - على الأقل - وجدولة الباقي على مدى زمن معقول . وأضاف السيد رئيس النيابة الخصوصية أن المتسوغين المذكورين قد تقدما بمطليبين جديدين للإدارة البلدية بتاريخ 21 فيفري 2018 والتمسا بمقتضاهما النظر في إمكانية إبرام صلحين معهما . وقد عرض السيد عمر الماجري خلاص الدين المتخذ بذمته بعنوان الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 2010 إلى شهر فيفري 2015 أي بما قيمته 3.626,346 د التي اقتضاها الحكم الصادر ضده من محكمة ناحية بوسالم تحت عدد 11348 بتاريخ 07 أفريل 2016 وذلك من الدين الجملي البالغ إلى حد التاريخ 6.399,872 د، مع جدولة الدين المتبقي ومصاريف التقاضي بمعدل معين كراء شهر ونصف ، شهريا . كما عرض السيد رضا العوجي وإخوته خلاص مبلغ 1.100,000 د من الدين البالغ 3.324,404 د الذي اقتضاه الحكم الصادر ضده من محكمة ناحية بوسالم تحت عدد 11347 بتاريخ 31 مارس 2016 ومن الدين الجملي البالغ إلى حد التاريخ 5.933,136 د على أن تقع وجدولة المبلغ المتبقي ومصاريف التقاضي بمعدل معين كراء شهرين يقع تسديدها عند نهاية كل شهر .

هذا وقد لاحظ السيد رئيس المجلس أن لجنة الشؤون الإدارية والمالية تدارست مطلبي المعنيين بالأمر خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2018 ووقفت على حقيقة وضعهما الاجتماعي وفوضت النظر في الموضوع للمجلس البلدي خلال دورة فيفري الحالية ، وهو ما أقره المكتب البلدي خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 فيفري 2018 .

وعلى إثر هذا العرض طلب السيد رئيس النيابة الخصوصية من هيئة المجلس إبداء الرأي في هذا الموضوع.

وبعد الحوار والنقاش وافق المجلس بالإجماع على مبدأ إبرام صلحين مع كل من السادة : عمر الماجري و رضا العوجي وإخوته ، حسب الصيغة المعروضة من طرفهم أعلاه ، وذلك اعتبارا لأوضاعهم الاجتماعية ، وعهد للإدارة البلدية بالعمل على تنفيذ مقتضيات هذين الصلحين فور مصادقة طرف سلطة الإشراف على هذه المداولة .

الموضوع ع/08: النظر في تسوية وضعية كشك بشارع 20 مارس ببوسالم

في هذا الخصوص أبرز السيد لطفي الورتاني المساعد الأول ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية أن المرأة ليلي بنت محمد السعيداني أرملة المرحوم منجي القروي قد تقدمت للإدارة البلدية بمطلب مؤرخ في 06 فيفري 2018 تذكر فيه أن زوجها المتوفى في 14 مارس 2016 ببوسالم كان قد تحصل بتاريخ 23 جانفي 2012 على الموافقة المبدئية للبلدية قصد تركيز كشك بنهج أبونواس من الجهة الغربية ببوسالم ، على مساحة أربعة أمتار مربعة ، وذلك لبيع الفواكه الجافة . وهي ترغب في تسوية وضعية هذا الكشك والحصول على ترخيص في الغرض باسمها باعتبار أنها أرملة ومصابة بعدة أمراض مزمنة علاوة على كونها من ذوي الأوضاع الاجتماعية وفي كفالتها عائلة وفيرة العدد .